

دبلوماسية الشراكات الإستراتيجية في الممارسة الصينية: الخلفيات والغايات

Strategic partnerships diplomacy in Chinese practice: Backgrounds and Purposes

مراد بن قيطة

جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)، mourad.benguita@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ قبول النشر: 2024/12/27

تاريخ الإستلام: 2024/08/07

ملخص:

بعد التحول البراغماتي الذي عرفته السياسة الخارجية الصينية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، والذي تعمق بشكل أكبر بعد نهاية الحرب الباردة كزست الصين جهودها الدبلوماسية لهدف تأمين مسار صعودها الاقتصادي، وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع دائرة نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق بناء شبكة من الشراكات الاستراتيجية مع دول ومنظمات إقليمية ودولية مختلفة. وعليه؛ تسعى هذه الورقة البحثية لمحاولة استكشاف خلفيات وأبعاد هذا التوجه الصيني نحو تبني هذا النهج الجديد كآلية دبلوماسية في سياستها الخارجية تهدف من خلالها لتطوير علاقاتها وشراكاتها الخارجية مع الخصوم والأصدقاء على حدّ سواء، بعيدا عن منطق الهيمنة الكلاسيكية والأحلاف التقليدية التي كانت سائدة طيلة فترة الحرب الباردة.

الكلمات مفتاحية: الشراكة؛ الصين؛ الأحلاف؛ المصالح؛ الصعود السلمي.

Abstract:

By the end of the Cold War, China has progressively begun to abandon the ideological dimension that shaped its foreign perceptions and conduct. China began to focus its diplomatic efforts on safeguarding its economic rise, avoiding conflict with the United States, and expanding its sphere of influence through the formation of a global network of strategic partnerships with diverse countries and organizations.

As a result, the purpose of this paper is to investigate the origins and dimensions of China's shift toward strategic partnerships as a new diplomatic mechanism for developing foreign relations with adversaries and friends in contrast to the logic of classical hegemony and traditional alliances that prevailed throughout the Cold War.

Keywords: Partnership; China; Alliances; Interests; Peaceful Rise.

1. مقدمة:

ساهمت تحولات بيئة النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة وانتقال القوة والعولمة الاقتصادية، وتعاضم التهديدات الأمنية اللامثالية، وانتشار الأسلحة النووية في تبني الدول لأشكال أكثر مرونة من التعاون الدولي أكثر مما يمكن أن تقدمه الأطر التقليدية للأحلاف الكلاسيكية. ولذلك فقد ابتعد الفاعلون الدوليون عن تبني "نموذج الأحلاف" "Alliance Paradigm" الذي كان سائدا طيلة فترة الحرب الباردة وما قبلها، واعتنقوا بدلاً من ذلك "نموذج الشراكات الاستراتيجية" "Strategic Partnerships Paradigm".

وبالرغم من صعوبة تتبع جذور هذه الظاهرة التي تشكلت بعد عام 1990 بالنظر لعدم وجود إجماع في الأدبيات حول العناصر التي تحدد جوهرها، وما إذا كان وصف العلاقة على هذا النحو كافٍ لاعتبار العلاقات الثنائية التي كانت قائمة قبل ذلك على أنها شراكات استراتيجية، فإن معظم الدارسين والمهتمين بهذه الظاهرة الجديدة يؤكدون بأن جذورها تعود إلى الاتفاق الذي وقع لأول مرة بين الرئيسين الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الروسي بوريس يلتسين في عام 1994، والذي أسس مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بين الطرفين، لتتبعها بعد ذلك شراكات أخرى شكلتها قوى مختلفة لعل أبرزها جمهورية الصين الشعبية التي باتت واحدة من أكثر الفواعل بناءً لهذه الشراكات واعتماداً عليها في تطوير علاقاتها مع الدول والمنظمات حول العالم.

لقد باتت ظاهرة الشراكات الاستراتيجية سمة لصيقة بالدبلوماسية الصينية الجديدة منذ نهاية الحرب الباردة، فمنذ عام 1993 عندما أقامت بكين أول شراكة استراتيجية لها مع البرازيل، أصبح هذا النهج مكوناً رئيسياً للاستراتيجية الصينية الكبرى ووسيلة محورية لتعزيز مصالحها الوطنية. فقد نجحت بحلول نهاية عام 2016 في إقامة شراكات مع 100 دولة و5 منظمات إقليمية هي: الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، رابطة دول جنوب شرق آسيا، مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، والاتحاد الأوروبي. وتتراوح تلك الشراكات التي نجحت الصين في بنائها ما بين الشراكة المنتظمة إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع منافسيها وحلفائها على حدّ سواء.

إشكالية البحث: على أساس ما سبق؛ تدور إشكالية هذه الورقة حول التساؤل المركزي التالي: ماهي خلفيات وأبعاد تبني الصين لدبلوماسية الشراكات الاستراتيجية في سياستها الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة؟

فرضية البحث: ولمعالجة الإشكالية المطروحة ومحاولة الإجابة عنها، تمّ وضع الفرضية المركزية التالية: يهدف تبني الصين لنهج الشراكات الاستراتيجية كأداة دبلوماسية رئيسة في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة لتأمين صعودها الاقتصادي السلمي، وتجنب المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المقاربة المنهجية والنظرية:

من الناحية المنهجية؛ استدعت الضرورة البحثية الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي للإحاطة بمختلف أبعاد هذا الموضوع، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد طبيعة ظاهرة الشراكة الاستراتيجية، والوقوف عند أهم خصائصها وأبعادها منذ ظهورها في الممارسة العملية، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي سواء لتتبع مسار ظهورها وتطورها كظاهرة ومفهوم في مجال العلاقات الدولية، أو من ناحية إسقاطاتها الإمبريقية على الحالة الصينية محدّ ذاتها. وظهرت الحاجة أيضا لاستخدام المنهج التحليلي في إطار محاولة مقارنة ظاهرة الشراكة الاستراتيجية وضبط الإطار المفاهيمي المناسب لها من خلال فحص الاسهامات النظرية المتوفرة حول هذا الموضوع، وتحليل خلفيات وأبعاد الممارسة الدبلوماسية العملية الصينية لها في سياستها الخارجية.

أما من الناحية النظرية؛ فقد تم الاستعانة بالمنظور الواقعي وطروحاته القيمة حول الأحلاف العسكرية والأمنية، ومفهوم "معضلة التحالفات الأمنية" "The alliance Security dilemma" الذي تنطوي على "مخاطر التنصل" "Abandonment" و "التورط" "Entrapment"، لمحاولة فهم وتفسير دوافع وأهداف توجه الصين نحو تبني هذا النهج الجديد في إدارة علاقاتها الخارجية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة.

ولمعالجة إشكالية هذا الموضوع وفحص فرضيته المركزية، تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسين:

1. الشراكة الاستراتيجية؛ مقارنة معرفية

*تعريف الشراكة الاستراتيجية

*وظائف وأنماط الشراكات الاستراتيجية

*مراحل تكوين وتطور الشراكة الاستراتيجية

2. النهج الدبلوماسي الصيني في بناء الشراكات الاستراتيجية؛ الخلفيات، المحددات والأنماط

*الخلفيات الفكرية لدبلوماسية الشراكات الاستراتيجية الصينية

*مركزات ومراحل تطور دبلوماسية الشراكات الاستراتيجية الصينية

*أنماط الشراكات الاستراتيجية الصينية ومحددات اختبار الشريك

2. الشراكة الاستراتيجية؛ مقارنة معرفية

تعتبر الشراكة الاستراتيجية ظاهرة جديدة وسمة بارزة لنظام العلاقات الدولية المنبثق عن نهاية الحرب الباردة، فعلى مدار العقدين السابقين أسست العديد من الجهات الدولية الفاعلة (دولا ومنظمات) عددا كبيرا من الشراكات الاستراتيجية، حيث أظهر مسح وجود ما لا يقل عن 150 شراكة استراتيجية حول العالم وأن عددها لا يزال في تزايد مستمر. وقد ساهم تعدد أنواع ومستويات تلك الشراكات من حيث الأساس المعيارى، الأهداف، المجالات والهياكل المنشأة في جعل هذا المصطلح يستخدم لوصف أنماط متنوعة من العلاقات التعاونية إلى حدّ "الابتذال" على حدّ تعبير الأستاذ "توماس ويلكنس" Thomas Wilkins " حيث أفرغ هذا المصطلح من أي مضمون واضح ومحدد تجعل من يواجهه خطر أن يصبح مفهوما بلا معنى Meaningless ومتنازعا عليه بشكل كبير في حقل العلاقات الدولية¹.

1.2 تعريف الشراكة الإستراتيجية:

يعتبر مفهوم الشراكة الاستراتيجية Strategic Partnership مفهوما مركبا، يحمل دلالات ومعان مختلفة، ما جعله إلى غاية اليوم ملتبسا وعصيا على الضبط، بالنظر لاستخداماته في حقول معرفية مختلفة، وتعدد الممارسات السياسية والدبلوماسية لهذا النمط الجديد من العلاقات ما بين الدول. ولذلك؛ لا يحمل المدلول اللغوي لهذا المصطلح في حال تفحصه أي إضافة تحليلية تساعد في ضبط تصور تعريفى دقيق ومحدد له. وعليه؛ ستعتمد هذه الدراسة في هذا الإطار على مجموعة من التعريفات التي يمكن من خلالها استنباط عناصر وخصائص تعريفية يمكن من خلالها الاقتراب من جوهر هذه الظاهرة الجديدة.

في حقيقة الأمر؛ ظهر مفهوم الشراكة الاستراتيجية لأول مرة في أدبيات دراسات الأعمال والمناجمنت Business and Organisation Studies وتم استجلابه لاحقا إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وتعرف الشراكة الاستراتيجية في حقل إدارة الأعمال والمناجمنت بأنها كل تعاون منظم بين المؤسسات للاستفادة المشتركة من فرص السوق، أو للاستجابة للعملاء بشكل أكثر فعالية مما يمكن تحقيقه بمعزل عن الآخرين، حيث تسمح هذه الشراكة بتقاسم المعلومات والمهارات والموارد، والمخاطر بين الشركات من القطاعين العام والخاص أو ما فيما بينهما².

بينما يرى " مانسينغ " Mansingh " بأن الشراكة الاستراتيجية في مجال العلاقات الدولية تنشأ عندما تتفق حكومتان على رفع مستوى تفاعلهما من المستوى الأدنى إلى الأعلى، للتعامل مع مجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا التي تم كلا الطرفين بطريقة ودية وشاملة تسعى إلى التعاون والتفاهم، من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة وتعزيز أهداف كل منهما، ولكن من دون الدخول في تحالف رسمي³.

إلى جانب ذلك؛ يعرف " ليسا " Lessa " الشراكة الاستراتيجية على أنها علاقات سياسية واقتصادية متبادلة، تأسست على تراكم مستمر في العلاقات الثنائية بين بلدين. في حين يرى "إيمرسون" بأنها نوع معين من العلاقة التي تتضمن فاعلين أقوياء وقادرين على اتخاذ إجراءات استراتيجية مشتركة⁴. وتعرفها "أنا ميشالسكي" "Anna Michalski" بأنها شكل محدد من العلاقات الثنائية بين الدول وبين الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى التي تشكل من خلال وجودها الهياكل الاجتماعية للنظام الدولي، وتوفر أماكن للتفاعل الثنائي وتحقيق الأدوار الدولية لأطرافها.

يفترض الأستاذ ويلكنس من جانبه، أن الشراكة الاستراتيجية تشكل انطلاقا من عدد من العناصر التأسيسية: أولاً؛ يتم تنظيم حولها غرض عام يُعرف باسم المبدأ الناظم (مثل الريادة في عالم متعدد الأقطاب)، بدلاً من قضية أو مهمة محددة، مثل ردع أو محاربة دولة معادية. ثانياً؛ تمثل الشراكة الاستراتيجية ترتيبات تعاونية مدفوعة بالأهداف وليس ترتيبات مدفوعة بالتهديد. ثالثاً؛ أنها علاقة غير رسمية وتنطوي على تكاليف التزام منخفضة. وأخيراً؛ يعتبر التعاون الاقتصادي أحد المحركات الرئيسية للشراكة، إلى جانب المخاوف الأمنية.

من جانبه يرى الأستاذ "نادكارني" Nadkarni " أن الشراكة الاستراتيجية تتميز بعدد من الخصائص أهمها⁵:

- الطابع الرسمي؛ فالروابط المؤسسية الرسمية التي تنشأ على مختلف المستويات الحكومية وغير الحكومية مما يؤدي إلى إنشاء قنوات تفاعلية متعددة على مستويات المسار الرسمي وغير الرسمي؛
- وضع آلية لاجتماعات القمة بين كبار القادة تعقد بالتناوب ما بين البلدين، مع اجتماعات أكثر تواتراً على المستويات الوزارية الفرعية والبيروقراطية؛ التأسيس لعلاقة اقتصادية أقوى؛
- تعزيز وعي أكبر بثقافة الشركاء من خلال التبادلات الشبائية والمعارض الثقافية.
- ويضيف الأستاذ "رينارد" Renard " من جانبه إلى تلك القائمة ميزات أخرى تمنح الشراكة طابعاً استراتيجياً وأهم تلك الميزات:
- يجب أن تكون الشراكة الاستراتيجية شاملة؛
- يجب أن تُبنى على المعاملة بالمثل؛
- للشراكة الاستراتيجية بُعد معياري قوي مما يعني أن كلا الطرفين يشتركان في فهم مشترك لقيمهما وأهدافهما؛

• يجب أن تكون الشراكة الاستراتيجية بعيدة المدى، أي أن النزاعات العرضية لا تشكل أو تؤثر فيها؛

• يجب أن تتجاوز الشراكة الاستراتيجية القضايا الثنائية لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، لأن هذا هو سبب وجودها الحقيقي.

انطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن استخلاص عدد من الخصائص المهمة لظاهرة الشراكة الاستراتيجية أبرزها:

أ. أنها عبارة عن ترتيبات تعاونية مدفوعة بالأهداف وليست بالتهديدات Goal-driven rather than threat-driven arrangements

ب. أن بناءها هو عملية تتم من أعلى إلى أسفل أو عملية تقودها النخبة الحاكمة Top-Down or Elite-Driven Process وتتطلب دعم ومشاركة مباشرة وانخراط كبار القادة وصناع القرار، وهو عامل أساسي ومحدد لآفاق تطور تلك الشراكة⁶.

ج. الطبيعة المرنة Flexibility وغير الملزمة للشراكة الاستراتيجية. ولذلك يصفها ستروفر Struver بأنها علاقات مرنة بين الدول تهدف إلى تحقيق التعاون، وبالتالي فهي بمثابة وسائل عملياتية تعاونية من أجل التعاون في حد ذاته Process – Oriented means of Cooperation for the sake of Cooperation⁷.

د. أن وجودها لا يعني انتفاء أو غياب الخلافات بين الدول، ولكنها تسمح في مقابل ذلك بإدارة النزاعات التي لا مفر منها Unavoidable Conflicts حتى يتمكن أطرافها من مواصلة العمل معاً في المجالات الحيوية لتحقيق مكاسب مشتركة، ولذلك يصفها نادكارني Nadkarni بأنها أداة دبلوماسية تسمح بالتحوط ضد جميع الاحتمالات مع السماح بالسعي المشترك لتحقيق المصالح المتبادلة.

2.2 وظائف وأنماط الشراكات الاستراتيجية:

لقد تم تعريف الشراكات الاستراتيجية على أنها شكل محدد من أشكال المشاركة الثنائية بين طرفين فاعلين في النظام الدولي بهدف إنشاء علاقات ثنائية متميزة. عند إقامتها بين الدول وبين الدول والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، تحتوي هذه الشراكات على عدد من الأهداف المتنوعة، مثل تحقيق أهداف السياسة الخارجية المادية أو غير المادية، وتشكيل البيئة الدولية من خلال نشر المعايير والقيم ووجهات النظر الخاصة. وتحقيق الأهداف المرتبطة بالمكانة والسمعة الدولية للفاعل⁸.

وتمتلك الشراكات الاستراتيجية القدرة على أداء عدد من الوظائف والأدوار للجهات الشريكة لا

يمكن تلبيتها بطريقة أخرى فهي تعتبر:

- بديلا للتحالفات الكلاسيكية (أقل تطلبا والتزاما)؛
- أدوات مكاملة لتعزيز التحالفات القائمة وتوسيع نطاق التعاون إلى المناطق / القطاعات غير العسكرية أو لتوسيع التحالف إلى مجموعة أوسع من المشاركين و/ أو أصحاب المصلحة؛
- أدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية سواء كانت ذات طبيعة استراتيجية أو اقتصادية أو اجتماعية مع الأصدقاء أو الخصوم.
- أنها تعتبر بمثابة مواقع Environment-Shaping Venues لتشكيل البيئة الخارجية يتم إنشاؤها ومتابعة أهداف غير مادية، مثل نشر المعايير والمبادئ ووجهات النظر العالمية؛
- أنها أداة لتعزيز الأدوار والاستجابة لطموحات محددة لتحقيق المكانة، الهيبة والهوية.
- أما بالنسبة للقوى الصغرى والمتوسطة، فإن تحقيق الوضع المتميز كشريك استراتيجي مع قوة دولية فاعلة يمثل أداة للتأكيد غير المباشر على أهميتها الاستراتيجية في الشؤون الدولية. أما بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية فكلما كان لديها شبكة واسعة من الشراكات الاستراتيجية كلما زاد حضورها في الشؤون الإقليمية والدولية على حد سواء⁹.
- إذا افترضنا أن المصالح والقيم تعمل كمتغيرات مستقلة حيث يفرض الأول ضرورة وجود شراكات استراتيجية والأخيرة تحدد جدواها، تظهر أربعة أنماط التزام داخل الشراكات الاستراتيجية، والتي تختلف ليس فقط في قابليتها للبقاء، ولكن أيضاً وفقاً لتأثيرها على هيكل السياسة الدولية. يوضح الجدول التالي الاختلاف ما بين تلك الأنماط وفق مدى توافق أو تعارض القيم والمصالح المشكلة لتلك الشراكة. (أنظر الجدول التالي)

جدول رقم 01: أنماط المشاركة داخل الشراكات الاستراتيجية

المصالح القيم	متوافقة	متعارضة
متوافقة	شراكة استراتيجية متجانسة	شراكة عملية
متعارضة	شراكة توافق مصلحي	شراكة غير متجانسة

Source : Anna Michalski, Op, Cit, p.14.

إن أول نمط يمكن استعراضه من خلال هذا الجدول هو نمط الشراكة الاستراتيجية المتجانسة The homogeneous SP وهي نموذج الشراكة المثالية التي تنتج عن التوافق في القيم والمصالح. تعد الشراكة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في معظم الأوقات حتى الآن مثالاً نموذجياً لهذا النمط من الشراكة، ولذلك فإن مصالحهما وقيمتيهما المشتركة تشكل أساساً قوياً للغاية لشركتهما الاستراتيجية¹⁰.

النمط الثاني فهو نمط الشراكة الاستراتيجية العملية Come-in-hand SP، في هذه النوع من الشراكة، تتشارك الأطراف الفاعلة في القيم، لكن مصالحها قد لا تتقارب دائماً ويمكن أن تكون متباعدة تماماً. من المنطقي أن يترتب على ذلك أنه لا توجد دولة مهتمة بصياغة مثل هذا النوع من الشراكة، والتي قد يتبين أنها لا طائل من ورائها حيث لا توجد مصالح مشتركة يمكن السعي وراءها. ولكن في الواقع، قد يثبت هذا النمط جدواه في مرحلة ما في المستقبل. فقد أقامت الولايات المتحدة شراكات استراتيجية مع العديد من الدول مثل: نيوزيلندا، أستراليا، رومانيا، بولندا وجورجيا التي لا تشترك معها الولايات المتحدة بالضرورة في مصالح ملموسة¹¹.

أما النمط الثالث فهو شراكة التوافق المصلحي Marriage-of-convenience SP في هذا النوع من الشراكة، يهيمن تقارب المصالح على تباين القيم بين الشركاء. ولذلك، يمكن تسمية هذه الشراكة الاستراتيجية بزواج المصلحة والتي سرعان ما يتم التخلي عنها عندما لا تبقى ضرورة المصلحة تفرض تعاوناً وثيقاً. فقد تم تعليق الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على خلفية الأزمة في أوكرانيا¹².

أخيراً، نمط الشراكة الإستراتيجية غير المتجانسة Heterogeneous SP حيث تنتج هذه الشراكة بين الأطراف الذين لا يشتركون في المصالح ولا القيم. وتكون بالأساس نابعة عن النموذج السابق عندما تتوقف مصالح الطرفين عن التقارب والالتقاء¹³.

2.2 مراحل تكوين وتطور الشراكة الاستراتيجية:

وفقاً للأستاذ توماس ويلكينس يمكن تقسيم نشوء الشراكات الاستراتيجية انطلاقاً من محركاته لنماذج بناء الشراكات الاستراتيجية في مجال إدارة الأعمال والمنظمات بين الشركات والمؤسسات إلى ثلاث مراحل متتالية من التطوير عبر سلسلة متصلة من الترتيبات التعاونية: التكوين والتنفيذ والتقييم¹⁴. أ. التشكيل Formation: تخضع مرحلة تشكيل الشراكة الاستراتيجية لعدة عوامل أهمها عدم اليقين البيئي، والملاءمة الاستراتيجية، والمبدأ الناظم. تتشكل الشراكات الاستراتيجية عادة استجابة لعدم اليقين في البيئة الخارجية للدولة. وبالتالي يدخل الفاعلون في شراكات استراتيجية لزيادة قدراتهم ومرونتهم لمواجهة

تلك الحالة. وعلى الرغم من أنهم قد يشتركون في بعض تصورات حول التهديدات المشتركة، إلا أن هذا ليس هو العامل المهيمن على التعاون، كما هو الحال بالنسبة للتحالفات التقليدية.

وتبدأ الجهات الفاعلة بحثها لتحديد الشركاء المتوافقين والمتقبلين لهذه الشراكة على أساس المصالح المشتركة (وربما القيم أو الأيديولوجية المشتركة) من أجل التوافق الاستراتيجي الشامل. وتتمثل جاذبية الشراكة الاستراتيجية في مرحلة التكوين في طابعها غير الرسمي وانخفاض تكاليف الالتزام بها، مقارنة بالتعهدات والالتزامات في إطار الأحلاف الرسمية. ولذلك فبمجرد تحديد شريك استراتيجي مناسب، يتم الاتصال به للتأكد من إمكانيات التعاون معه. ليتم بعدها ترسيخ الأهداف المشتركة في إطار شامل للاتفاق المتبادل باسم المبدأ الناظم (system principle)، حيث يتركز هذا المبدأ عادةً على المصالح والقيم المشتركة التي تشكل رؤية مشتركة للعالم بالنسبة للطرفين.

ب. التنفيذ Implementation: بمجرد تشكيل شراكة استراتيجية، يواجه الشركاء تحديًا مختلفًا تمامًا عن تحدي الإنشاء؛ وهو التحدي المتمثل في التنفيذ، والحفاظ على الشراكة الاستراتيجية". تصاحب مرحلة التنفيذ عادة نشر الهيكل المؤسسي الذي يحكم أنماط التفاعل بين الشركاء. حتى لو "مثل هذه العلاقات بشكل عام ليست مؤسسية في الشراكات الاستراتيجية، فسيتم تنظيمها. يحدد هيكل الشراكة الاستراتيجية الأدوار والمسؤوليات الخاصة بأعضائها. ويحدد السياسات والإجراءات والقواعد الواجب مراعاتها والمكونات البيروقراطية (التنفيذية والوزارية والعسكرية والمالية والعامة) لكل دولة والتي ستتفاعل ضمن الشراكة.

ج. التقييم Evaluation: يتم تقييم الشراكة الاستراتيجية قبل كل شيء من خلال تقدمها نحو تحقيق أهدافها. تعتبر مسألة إعادة النظر في مدى فعالية الشراكة الاستراتيجية من خلال مدى قدرتها على تحقيق المصالح المشتركة والقيم والأهداف ووجهات النظر، وهي بالتالي ما يصنع أو يفسد معظم الشراكات". فكلما كانت المصالح والقيم المشتركة أكثر تماسكًا، زادت من تماسك الشراكة وزاد حافز المشاركين على التعاون لتحقيق مكاسب متبادلة.

3. النهج الدبلوماسي الصيني في بناء الشراكات الاستراتيجية: المحددات والأنماط

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 وإلى غاية المرحلة المبكرة من الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات، خضعت الدبلوماسية الصينية لتعديلات عديدة مست على وجه الخصوص تحالفاتها الخارجية خاصة مع الطرف السوفيتي، فقد أدى اعتمادها المفرط على هذا الأخير في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي إلى زيادة مخاطر وقوعها في تبعية سياسية واقتصادية وعسكرية له، كما

ساهم الشرح الأيديولوجي الذي وقع بين الطرفين حينها في تعزيز الخبرة السلبية لبعين حول سياسة الأحلاف التي كانت قائمة آنذاك بين المعسكرين. ما أدى إلى ترسخ الإدراك الصيني حينها بأن التحالف مع الاتحاد السوفيتي أو الدول الكبرى الأخرى يمكن أن يهدد استقلالها الاستراتيجي والسلم والأمن الدوليين. وبالتالي ومنذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح، تطلب التركيز الاستراتيجي للصين على التنمية الاقتصادية تعديل سياسة تحالفاتها من أجل دعم الأهداف الوطنية بطريقة أكثر فعالية.

بناءً على ما سبق؛ وعلى خلفية المؤتمر الوطني 12 للحزب الشيوعي الصيني في عام 1982 اقترح الزعيم "دنج شياو بينغ" "Deng Xiaoping" للمرة الأولى ضرورة الالتزام باستراتيجية "سلمية مستقلة ومعتمدة على الذات" تركز على مبدأ عدم الدخول أو تشكيل تحالفات مع أي قوى كبرى أخرى.¹⁵ وعليه وفي عام 1993 توصلت الصين والبرازيل إلى توافق حول إقامة شراكة استراتيجية طويلة الأمد لتكون بذلك أو شراكة استراتيجية تطلقها الصين، والتي تبعتها بعد ذلك بنائها لعدد كبير من الشراكات حيث توصلت بحلول نهاية عام 2018 إلى إقامة أكثر من 100 شراكة استراتيجية مع دول ومنظمات مختلفة حول العالم.¹⁶

1.3 الجدل الفكري حول دبلوماسية الشراكات الاستراتيجية الصينية:

لم يخلو توجه الصين نحو تبني دبلوماسية الشراكات الاستراتيجية كموكن أساسي في استراتيجيتها الكبرى من أي جدل داخلي، إذ لازال يدور حول هذا التوجه إلى غاية اليوم جدل فكري داخلي كبير بين ثلاثة اتجاهات فكرية أساسية يحمل كل منها تصوره الخاص لمدى جدوى هذا النهج وتداعياته المحتملة على مكانة الصين ومصالحها الخارجية، ومستقبل صعودها كقوى كبرى في النظام الدولي.¹⁷

– المحافظون أو الأرثوذكسيون The Orthodox: يدعم أنصار هذا التوجه بشكل عام مبدأ عدم الانحياز والأحلاف الخارجية، إذ يرون بأن تشكيل التحالفات يخرج عن المبادئ الأساسية للاستقلال والاعتماد على الذات التي وجهت تاريخياً سياسة الصين الخارجية. ويقدم أنصار هذا الموقف الفكري مجموعة من الحجج أهمها¹⁸:

❖ أن الأحلاف الكلاسيكية معيبة بشكل أساسي لأنها تجبر الدول على الدخول في معضلة الأمن والاستقلالية، أو ما يعبر عنه في أدبيات نظرية الأحلاف بـ: "معضلة الحلف" (Alliance Dilemma) فكل تحالف له تكلفة، وهذه التكلفة هي حتما ستكون على حساب قدرة الدولة على التصرف بشكل مستقل عن شركائها في التحالف؛ ولذلك من الأفضل للصين أن تحافظ على استقلالها بدلاً من الدخول في أحلاف خارجية يمكن أن تورطها بشكل أو بآخر في أزمات أو نزاعات إقليمية ودولية؛

❖ أن بناء الصين لتحالفات دولية يتجاوز قدراتها أو قد يكلفها أعباءً إضافية، خاصة في ظل محدودية الحلفاء، كما أن العديد منهم من الدول الفقيرة أو النامية التي يكلف التحالف معها أكثر مما يستحق.

❖ الحفاظ على مستوى منخفض من التوترات والنزاعات في علاقتها بالولايات المتحدة؛ حيث أن القليل من الدول ترغب في التحالف مع الصين على حساب هذه الأخيرة؛

❖ أن الأحلاف الكلاسيكية باتت تشكل أطرا ضيقة لا تسمح إلا بأنواع محدودة من المساعدة والتعاون بين الدول، ولم تعد مناسبة لمواجهة التهديدات المتنوعة والمتزايدة. وبالتالي فإن أفضل طريقة لتحقيق مصالح الصين هي الحفاظ على موقف دفاعي للأمن القومي، مع العمل على بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب وبيئة أمنية تسمح لها بالحفاظ على استقلاليتها وتحقيق متطلبات أمنها القومي.

في المجمل؛ يرى أنصار هذا التوجه أن المشاكل الأمنية الحالية للصين لا تنبع من الافتقار إلى الحلفاء، بقدر ما يرجع ذلك أساسا إلى التفاعل المعقد للسياسات المحلية والدولية. ولذلك فلن تعالج الأحلاف الأسباب الجذرية للتحديات الأمنية للصين، بل ستؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية ما يفرض على بكين ضرورة الاستمرار في نهج الابتعاد عن الأحلاف وبناء الشراكات الاستراتيجية بدلا عن ذلك.

- التعديليون The Revisionists: تستند وجهة نظر التعديليين وعلى رأسهم البروفيسور "يان زويتونغ" Yan Xuetong " على فكرة مفادها أنه نادراً ما شهد التاريخ صعود قوة كبرى أو توسعها بدون حلفاء، فكلما استخدمت الدول سياسة عدم التحالف، كان ذلك دائما خيارا مؤقتا. وبهذا المعنى؛ فإن تنفيذ الصين على المدى الطويل لسياسة عدم التحالف يعد انحرافاً تاريخياً، فسياسة الأحلاف من شأنها أن تساعد الصين على زيادة شركائها الاستراتيجيين.¹⁹

يجادل التعديليون بأن سياسة عدم التحالف مناسبة فقط للدول الضعيفة، وأنه ما لم تتخلى الصين عن موقفها هذا، فإنها ستواجه المزيد من التحديات الأمنية. ولذلك يدافع أنصار هذا التوجه عن قيمة الأحلاف بالقول إنها ليست من مخلفات الحرب الباردة، بل إن بنائها هو أداة مهمة للدول لكسب الشركاء وتعزيز العلاقات. وعليه؛ فإن عدم رغبة الصين في إعطاء ضمانات أمنية لجيرانها الإقليميين من خلال التحالفات قد جعل الدول المجاورة تنظر إلى علاقتها معها من منظور اللعبة الصفريّة. وبالتالي، فإن استمرارها في هذا النهج سوف يجعلها بشكل متزايد محاطة بدول لا تثق بها، والتي ستلجأ إلى الولايات المتحدة للحصول على ضمانات أمنية.

- المعتدلون The Moderates: بصرف النظر عن المؤيدين أو المعارضين لفكرة دخول أو بناء الصين

للأحلاف الخارجية، حاول المعتدلون أو أنصار الطريق الثالث تقديم تصور خاص لحلّ معضلة الصين الأمنية ما بين بناء أحلاف رسمية والاستمرار في نهج عدم التحالف. يعتقد أنصار هذا التوجه أن الولايات المتحدة توظف جوانب مختلفة من قوتها الصلبة والناعمة من أجل أن تعرقل نمو الصين وتطورها السلمي. ولذلك، فإن التخلي التام عن استراتيجية عدم التحالف هو أمر غير واقعي، لأن الحلفاء المحتملون قليلون وإن أي تحالف يتم تشكيله سيكون ضعيفاً وسيواجه بردود أفعال قوية من طرف الولايات المتحدة²⁰.

وعليه، يقترح المعتدلون أنه بينما تنهض الصين في بيئة دولية متغيرة، فإنها بحاجة إلى تطوير درجة معينة من التعاون الأمني مع الدول الأخرى، وهو ما من شأنه أن يحقق الغرض المزدوج المتمثل في تحرير الصين من موقعها الانعزالي مع بناء تحالفات خاصة حول قضايا محددة، حيث يكون ذلك من خلال إنشاء ائتلافات غير رسمية ومرنة للتعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية.

في المجمل؛ وبالرغم من أن الأحلاف العسكرية والأمنية قد تجلب بعض الفوائد للدولة، إلا أن العديد من الأسباب تجعل من الصعب على الصين اختيار هذا النهج الاستراتيجي، فبالرغم من أنها تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لا يزال تطوير قوتها الوطنية الشاملة يواجه العديد من التحديات الدولية والمحلية. فضلاً عن محدودية خياراتها في بناء أحلاف مع قوى دولية مؤثرة في ظل شبكة التحالفات العسكرية والأمنية الضخمة التي نسجتها الولايات المتحدة مع معظم الدول المتقدمة في أوروبا وأوقيانوسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية، كما أنها لا تزال القوة المسيطرة التي تلعب دوراً مهماً في توفير أغلبية السلع والخدمات على صعيد دولي. ما يجعل من مسألة حفاظ الصين على علاقة تعاونية معها أمراً بالغ الأهمية لتحقيق هدفها القومي الرئيسي المتمثل في ضمان وتأمين صعودها الاقتصادي. ولذلك؛ تعتبر الشراكات الاستراتيجية من منظور صيني بديلاً لنظام التحالفات الأمريكي العالمي والذي يمكن من خلاله وفق وجهة النظر الصينية إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى القطب المهيمن الوحيد فيه.

2.3.3. مرتكزات ومراحل تطور دبلوماسية الشراكات الاستراتيجية الصينية:

انطلاقاً من تحليله للممارسة الصينية للشراكات الاستراتيجية حدّد "جولدشتاين" Goldstein "أربع مرتكزات أساسية تستند عليها دبلوماسية الشراكات الاستراتيجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي:²¹

- بناء علاقات ثنائية مستقرة دون استهداف دولة ثالثة؛
- تعزيز المشاركة الاقتصادية العميقة؛

- التركيز على التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية محل الخلاف المحتمل؛

- تنظيم الزيارات الرسمية والتبادلات العسكرية بشكل روتيني.

ويمكن تقسيم مسار تطور دبلوماسية الشركات الصينية من الناحية الكرونولوجية إلى ثلاث محطات أساسية هي ²² :

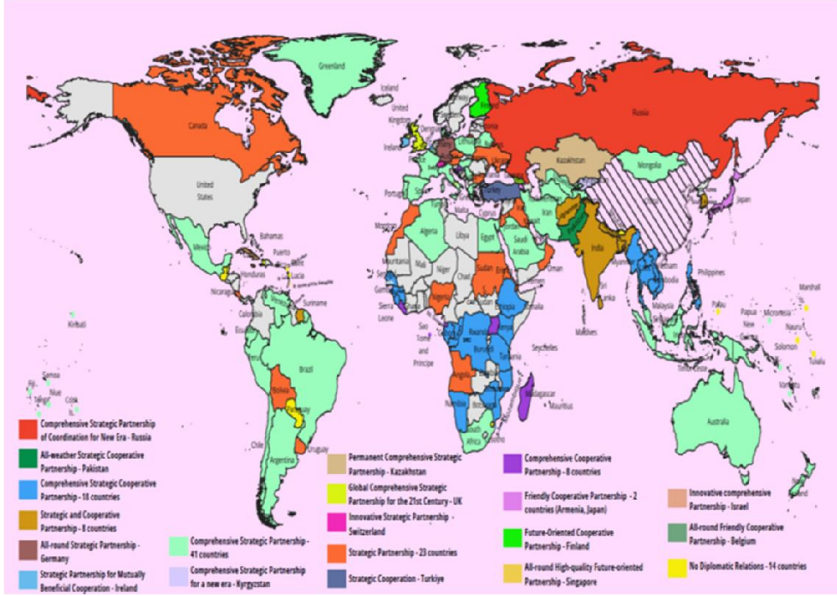
✓ مرحلة الانبعث: وبدأت من عام 1992 إلى عام 2002. فبعد وقت قصير من انتهاء الحرب الباردة واجهت الصين اضطرابا اقتصاديا داخليا، كما فرضت عليها عقوبات من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى. وفي عام 1992، أكد المؤتمر الوطني 14 للحزب الشيوعي الصيني أن بكين يجب أن تلتزم بسياسة خارجية مستقلة تتبع مبادئ الدبلوماسية السلمية وعدم الانحياز وعدم الهيمنة. وبالتالي فقد بدأت بكين منذ ذلك الوقت في تطوير شركات مع بعض الدول المجاورة، حيث اتفقت حينها مع روسيا على بناء شراكة بناءة في عام 1994، كما أقامت مع باكستان شراكة شاملة في عام 1996.

✓ مرحلة التوسع: امتدت هذه المرحلة من 2003 إلى 2012، حيث بدأت الصين خلالها في توسيع شبكة شراكاتها الخارجية بعد إدخال مزيد من التعديلات عليها، وذلك بعد طرح "المفهوم الأمني الجديد" في المؤتمر الوطني 16 للحزب الشيوعي في عام 2002، والذي وفر الأساس الفكري لتطوير الشركات الخارجية، حيث ساعد هذا المفهوم عمليا على زيادة عدد الشركات بوتيرة كبيرة، إذ أقامت الصين والآسيان شراكة استراتيجية من أجل السلام والازدهار في عام 2003.

✓ مرحلة التحسين أو التعميق الاستراتيجي: امتدت من 2013 إلى الوقت الحاضر، فمنذ عام 2013 قام الرئيس الصيني "شي جينبنغ" Xi Jinping " بزيارة أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ودول أخرى، وترتب عنها تعميق الصين لشراكاتها مع معظم البلدان في تلك المناطق. وبالتالي فإنه منذ وصول شي جينبنغ للسلطة، وسعت بكين بنشاط دائرة شبكة شراكاتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا من أجل تعزيز مكانتها في البيئة الأمنية الإقليمية والدولية ورفع منسوب الثقة الاستراتيجي مع الدول المجاورة، وذلك لتقليل الضغوطات التي فرضت عليها جراء استراتيجية إعادة التوازن التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما عليها خاصة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. وعليه؛ وخلال مؤتمر عمل اللجنة المركزية للشؤون الخارجية للحزب

الشيوعي في سنة 2014 اقترح الزعيم شي جينبينغ أنه ينبغي على الصين تكوين صداقات وتشكيل شبكة شراكات عالمية على أساس الالتزام بمبدأ عدم التحالف، ووضع تطوير تلك الشراكات كأولوية قصوى في الأجندة الاستراتيجية الوطنية للصين، وهو ما أنتج في المجمل شبكة عالمية هائلة من مختلف أنواع الشراكات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية التي باتت تجمع الصين مع غالبية دول العالم كما ما تظهره الخريطة التالية.

خريطة رقم 01: الشراكات الخارجية للصين حول العالم



Source : Omkar Bhole, "China's "Partnerships" with the world", Organisation for Research on China and Asia (ROCA), Jul 7, 2023, available at: <https://orcasia.org/article/347/chinas-partnerships-with-the-world>

وتبرز الخريطة أعلاه؛ حجم التوسع الهائل لشبكة الشراكات المتنوعة التي نجحت الصين في بناءها عبر العالم، إذ يبلغ عدد شركاءها الاستراتيجيين الشاملون 41 دولة من جميع القارات، مع التركيز بشكل أكبر على أمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى وجزر جنوب المحيط الهادئ، التي تعتبر مناطق حيوية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الصينية. وفي إفريقيا أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرًا الدولة الثامنة عشرة التي تبرم شراكة تعاونية استراتيجية شاملة مع بكين، حيث اتفق الطرفان بتاريخ 26 ماي 2023 على الارتقاء بالعلاقات الثنائية من شراكة استراتيجية قائمة على التعاون المربح للطرفين إلى شراكة تعاونية

استراتيجية شاملة.

وبصرف النظر عن أفريقيا؛ تعتبر كل من روسيا وباكستان أقرب الشركاء الاستراتيجيين لبكين. كما تحتفظ هذه الأخيرة أيضاً بمستويات أخرى من الشراكة على أساس تنمية العلاقات الثنائية مع دول مثل أستراليا وفرنسا والمملكة العربية السعودية التي تحاول تعزيز العلاقات معها في السنوات القليلة الماضية. وإلى جانب هذه الشراكات، طورت الصين أيضاً بعض الشراكات الفريدة مع دول أخرى كالمملكة المتحدة أرمينيا، اليابان وألمانيا وغيرهم على أساس مصالح ثنائية محددة.

لقد أبرزت العديد من الأبحاث الفوائد والعوائد الاستراتيجية المتنوعة التي حققتها الصين من وراء تبنيها لهذا النهج في سياستها الخارجية، فقد أتاحت دبلوماسية الشراكات الإستراتيجية لبكين التوسع التجاري الخارجي، والحصول على الموارد، واكتساب ميزة تنافسية وإنشاء صورة إيجابية عنها. ومن خلال التركيز على الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية، طورت الصين شبكة من الشركاء الذين يختلفون في المجالات وكثافة التعاون والنوايا الاستراتيجية. وقد أظهرت نتائج تلك الدراسات أيضاً أن الصين تركز بشكل كبير على تعزيز التعاون مع الدول المجاورة لها، حيث أبانت عن تركيز جغرافي نحو آسيا بحكم أنها تشكل مجالها الحيوي المباشر. بهدف الحد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، والترويج لنفسها على أنها “منافس موثوق للولايات المتحدة”²³.

3.3 أنماط الشراكات الاستراتيجية الصينية ومحددات اختيار الشريك

في واقع الأمر؛ تبنت الصين نهجا خاصا بها في تشكيل وبناء الشراكات الاستراتيجية، وقد أفرزت ممارستها نموذجاً هرمياً ينطوي على خمسة مستويات من الشراكة، ولكن بدرجات منخفضة من حيث الالتزام الرسمي، ومن دون ترتيبات سياسية أو أمنية قد تكون باهظة التكلفة. وتتراوح تلك الشراكات في ذلك البناء الهرمي من الشراكة التعاونية الودية في الأسفل إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة في الأعلى، حيث يتميز كل مستوى بأولويات محددة، ويشير إلى مستوى الأهمية التي توليها بكين لتلك الدولة بالذات، ومدى إمكانية ترقية تلك الشراكة إلى مستوى أعلى حسب على التقدم المحرز. (أنظر الجدول التالي).

جدول رقم 02: مستويات الشراكة الاستراتيجية الصينية

الأولويات	الشراكة
السعي الكامل للتعاون والتنمية في الشؤون الإقليمية والدولية	شراكة استراتيجية شاملة Comprehensive Strategic Partnership

التنسيق بشكل أوثق في الشؤون الإقليمية والدولية، بما في ذلك الشؤون العسكرية	Strategic Partnership الشراكة الإستراتيجية
الحفاظ على الرخيم السليم للتبادلات رفيعة المستوى، وتعزيز الاتصالات على مختلف المستويات، وزيادة التفاهم المتبادل بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك	Comprehensive Cooperative Partnership شراكة تعاونية شاملة
تطوير التعاون في القضايا الثنائية، على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة	Cooperative Partnership شراكة تعاونية
تعزيز التعاون في القضايا الثنائية مثل التجارة	Friendly Cooperative Partnership شراكة تعاونية ودية

Source: Jonathan Fulton, "China's Changing Role in The Middle East", Working paper (Atlantic Council, RAFIK HARIRI center for The Middle East, June 2019), p.03.

وبندرج ضمن المستوى الأدنى العدد الأكبر من الشراكات الصينية بنحو 80 شراكة إستراتيجية، حيث يعكس هذا العدد الكبير ضمن هذه الفئة حداثة توجه الصين نحو هذا النمط الجديد من العلاقات. ومرونتها من جهة ثانية على التطور لتصل إلى مستويات أعلى، بينما تتوزع باقي الشراكات على المستويات الأخرى، ولعل ما يمكن التنبيه إليه في هذا السياق، أن الدول التي تندرج ضمن مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة لم تصل إلى هذا المستوى من العلاقات مع الصين إلا بعد سيورة من التطور التاريخي التي عرفتها علاقاتها مع بكين، ولذلك فإن عددها ضمن هذه الفئة لا يزال محدوداً²⁴.

وتشير الدراسة التي أجراها "جورج ستريفر" "Georg Struver" إلى أن اختيار الصين لشركائها يخضع لمجموعة من المحددات والعوامل أهمها²⁵:

- توفر الموارد الطبيعية والطاقة في الدولة المستهدفة؛
- الجاذبية الاقتصادية والتجارية للشريك المستهدف؛
- مكانة وثقل الدولة الجيوسياسي ضمن نظامها الإقليمي، وذلك من ناحية القدرات العسكرية، الموقع الجغرافي حجم السوق الاستهلاكية.

كما أظهرت ذات الدراسة الطبيعة البراغماتية المصلحية التي باتت تتميز بها الدبلوماسية الصينية، فقد أبانت عن محدودية تأثير خصائص النظام والتجانس الأيديولوجي في نزوع بكين نحو بناء الشراكات الاستراتيجية، وكشفت ميلها نحو إقامة علاقات تعاون مع الديمقراطيات أكثر من النظم الاستبدادية. وميلها أيضاً للتوافق في كثير من الأحيان مع الدول التي تنتقد النظام الدولي الليبرالي القائم، وتدافع بشكل

واضح عن قيم النظام الدولي الحالي. كما لا يقتصر نجاح تكوين تلك الشراكة وتطورها فقط بالجانب الصيني إذ يرتبط أيضا بمدى الاعتماد التجاري للدولة الشريكة على الصين، إذ أن بكين تميل إلى تكثيف الروابط مع الدول التي تتجه وترتبط بقوة من الناحية الاقتصادية والتجارية مع اقتصادها الصاعد.

4. الخاتمة:

بناءً على ما سبق التطرق إليه؛ خلصت هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة دفعت الدول ومن بينها الصين للبحث عن بناء شراكات استراتيجية كبديل عن التحالفات الكلاسيكية، التي لم تعد مناسبة لمواجهة المشكلات والتهديدات الجديدة بسبب طبيعتها الجامدة والمحدودة والإقصائية.
- أدركت الصين مبكراً المخاطر التي قد تنطوي على تبنيها لسياسة الأحلاف خاصة بعد الحرب الباردة، بفعل مخاطر التورط في صراعات محتملة، أو التنصل من قبل الحلفاء. وبالتالي؛ فإن دخول دولة كبيرة بحجمها في أي تحالف عسكري أو أمني يحمل مخاطراً وآثاراً سلبية، إذ قد يدفعها للتورط في أزمات ونزاعات غير ضرورية، ويفقدها استقلاليتها الاستراتيجية بسبب الالتزامات التي سيتعين عليها تحملها داخل ذلك التحالف، كما أنها قد تزيد من مخاطر وفرص خلق أو تفاقم المواجهة المباشرة مع الطرف الأمريكي.

- ينبع تبني الصين لنهج الشراكات الاستراتيجية من اعتبارات متنوعة منها ما هو سياسي قائم على مساعدة دول العالم النامي، مقابل الحصول على دعم دولي متراكم لسياسة "صين واحدة" "One-China policy" ومنها ما يرتبط بالحفاظ على الاستقرار والأمن على طول حدودها، والرغبة في تحقيق هدف التحديث بعيد المدى أو ما يسمى بالصعود السلمي ومواجهة الضغط الأمريكي.

- حققت شبكة الشراكات الاستراتيجية للصين إنجازات كبيرة في توسيع نفوذها العالمي وتعزيز ومكانتها في النظام الدولي، حيث استخدمت تلك الشبكة لدعم قدراتها الاقتصادية ومواصلة تطويرها، وتأمين بيئة جيوسياسية مستقرة عبر حدودها، وتحديث جيشها، وتخفيف الضغط الأمريكي في جنوب شرق آسيا.

5. الهوامش:

¹ - Zhongqi Pan & Anna Michalski, "Contending logics of strategic partnership in international politics", **Asia Europe Journal**, Vol. 17, N.o 3(September 2019), p.266.

² - Thomas S. Wilkins, "Russo-Chinese Strategic Partnership: A New Form of Security Cooperation?", **Contemporary Security Policy**, Vol. 29, N°. 2 (2008), p.361.

³ - Deon Geldenhuys, "The Comprehensive Strategic Partnership Between South Africa and Russia", **Strategic Review for Southern Africa**, Vol. 37, No 2 (2015), p.122.

- ⁴ - Andriy Tyushka and Lucyna Czechowska, “Strategic partnerships, international politics and IR theory”, in: Lucyna Czechowska(et al.), **States, International Organizations and Strategic Partnerships** (Cheltenham UK: Edward Elgar Publishing Ltd, 2019), p.18.
- ⁵ - **Ibid**, pp.19-20.
- ⁶ - Thomas S. Wilkins, **Op, Cit**, p.364.
- ⁷ - Jonathan Fulton, “Friends with Benefits: China’s Partnership Diplomacy in the Gulf”, **POMEPS Studies Working**, N°, 34 (the Institute for Middle East Studies at the George Washington University, 2019), p.34.
- ⁸ - Anna Michalski, “Diplomacy in a Changing World Order: The Role of Strategic Partnerships”, **Working Paper** (The Swedish Institute of International Affairs, 2019), p.6.
- ⁹ - Anna Michalski, **Op, Cit**, p.13.
- ¹⁰ - Zhongqi Pan & Anna Michalski, **Op, Cit**, p.275.
- ¹¹ - **Ibid**, p.276.
- ¹² - **Ibid**.
- ¹³ - **Ibid**, p.277.
- ¹⁴ - Thomas S. Wilkins, **Op, Cit**, pp.363-365.
- ¹⁵ - Jonathan Fulton, **Op, Cit**, p.33.
- ¹⁶ - Zhong Zhenming & Yang Yanqi, “Alliance Forging or Partnership Building? China’s Policy in the Asia-Pacific under the Xi Administration”, **Italian Journal of International Affairs**, Vol.55, N°. 1 (2020), p.66.
- ¹⁷ - Liu Ruonan and Liu Feng, “Contending Ideas on China’s Non-Alliance Strategy”, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol. 10, No. 2(2017), p.154.
- ¹⁸ - **Ibid**, pp.155-156.
- ¹⁹ - **Ibid**, pp.156-157.
- ²⁰ - Zhong Zhenming & Yang Yanqi, **Op, Cit**, p.68.
- ²¹ - Jonathan Fulton, **Op, Cit**, p.34.
- ²² - Zhong Zhenming & Yang Yanqi, **Op, Cit**, pp.69-70.
- ²³ - Maria Papageorgiou and Fabio dos Santos Cardoso, “Chinese Diplomacy, Strategic Partnerships and Global Economic Supremacy”, in: Francesca Spigarelli and John R. McIntyre(eds): **The New Chinese Dream Industrial: Transition in the Post-Pandemic Era** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2021), pp.63-64.
- ²⁴ - Shengsong Yue, “Towards a Global Partnership Network: Implications, Evolution and Prospects of China’s Partnership Diplomacy”, **The Copenhagen Journal of Asian Studies**, Vol 36, No .2 (2018), p.10.
- ²⁵ - Georg Struver, “China’s Partnership Diplomacy: International Alignment Based on Interests or Ideology”, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol. 10, No. 1(2017), p.50.

6. قائمة المراجع:

- 1- Bhole, Omkar “China's "Partnerships" with the world”, Organisation for Research on China and Asia (ROCA), Jul 7, 2023, available at: <https://orcasia.org/article/347/chinas-partnerships-with-the-world>
- 2- Czechowska, Lucyna (et al.), **States, International Organizations and Strategic Partnerships**, Cheltenham UK: Edward Elgar Publishing Ltd, 2019.

- 3- Fulton, Jonathan “China’s Changing Role in The Middle East”, **Working paper**, Atlantic Council, RAFIK HARIRI center for The Middle East, June 2019.
- 4- -----, “Friends with Benefits: China’s Partnership Diplomacy in the Gulf”, **POMEPS Studies Working**, N°, 34, the Institute for Middle East Studies at the George Washington University, 2019.
- 5- Geldenhuys, Deon. “The Comprehensive Strategic Partnership Between South Africa and Russia”, **Strategic Review for Southern Africa**, Vol. 37, No 2, 2015.
- 5- Michalski, Anna “Diplomacy in a Changing World Order: The Role of Strategic Partnerships”, **Working Paper**, The Swedish Institute of International Affairs, 2019.
- 6- Ruonan, Liu and Liu Feng, “Contending Ideas on China’s Non-Alliance Strategy”, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol. 10, No. 2, 2017.
- 7- Spigarelli, Francesca and John R. McIntyre(eds). **The New Chinese Dream Industrial: Transition in the Post-Pandemic Era**, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2021.
- 8- Struver, Georg “China’s Partnership Diplomacy: International Alignment Based on Interests or Ideology”, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol. 10, No. 1, 2017.
- 10- Wilkins, S.Thomas “Russo–Chinese Strategic Partnership: A New Form of Security Cooperation?” , **Contemporary Security Policy**, Vol. 29, N°. 2 , 2008.
- 11- Yue, Shengsong “Towards a Global Partnership Network: Implications, Evolution and Prospects of China's Partnership Diplomacy”, **The Copenhagen Journal of Asian Studies**, Vol 36, No .2, 2018.
- 12- Zhenming, Zhong & Yang Yanqi, “Alliance Forging or Partnership Building? China’s Policy in the Asia-Pacific under the Xi Administration”, **Italian Journal of International Affairs**, Vol.55, N°. 1, 2020.
- 13- Pan, Zhongqi & Anna Michalski, “Contending logics of strategic partnership in international politics”, **Asia Europe Journal**, Vol. 17, N.° 3, September 2019.